أكدوا أن مبادرة خادم الحرمين الشريفين للانتقال لمرحلة الاتحاد لاقت ترحيباً.. نواب:

شعوب دول مجلس التعاون يأملون في تسريع وتيرة العمل المشترك ورص الصفوف

أعرب أعضاء بمجلس النواب عن أملهم بإقرار «الاتحاد الخليجي» خلال القمة الثالثة والثلاثين لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تستضيفها مملكة البحرين يومي 24 و25 من الشهر الجاري، مؤكدين أن مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ال سعود خلال القمة السابقة للانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، قد لاقت ترحيبا وتأييدا واسعا بين قادة وشعوب دول المجلس وباتت تتطلع الى اقرارها فعليا في قمة البحرين.

وأكد النواب في استطلاع أجرته وكالة أنباء البحرين «بنا» ان الشعب البحريني وشعوب دول مجلس التعاون يأملون في تسريع وتيرة العمل المشترك ورص الصفوف وحشد الطاقات وتعزيز الجبهة الداخلية حفاظاً على إنجازات مجلس التعاون التي تعتبر أرضية صالحة لتحقيق الوحدة الخليجية، آملين ان يتم الاعلان عن اتخاذ خطوات جادة نحو اقرار «الاتحاد الخليجي» خلال قمة مجلس التعاون في البحرين.

ونوه النواب الى دعمهم للوحدة الخليجية من خلال العمل على اقرار مشاريع القوانين النيابية التي تمهد لتحقيق الوحدة بين دول مجلس التعاون، وهو ما يعكس التزام مملكة البحرين ممثلة في مجلسها النيابي في اتخاذ الخطوات الجادة نحو الوحدة.

وقال عضو مجلس النواب النائب أحمد الساعاتي «اننا نتطلع الى اقرار «الاتحاد الخليجي» خلال القمة الثالثة والثلاثين لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي ستستضيفها مملكة البحرين يومي 24 و25 من الشهر الجاري، مشيرا الى البحرين كانت سباقة دوما في العمل والمبادرة الى تحقيق «الوحدة الخليجية» من خلال الممارسات الفعلية والعملية قبل عقود من انشاء مجلس التعاون».

واضاف ان ذلك يتضح من خلال المشاريع الخليجية المشتركة التي سعت البحرين وبادرت الى تأسيسها حتى قبل انشاء مجلس التعاون، مشيرا الى ان البحرين على سبيل المثال هي صاحبة فكرة تأسيس بطولة الخليج لكرة القدم قبل اكثر من 40 عاما واحتضنت الدورة الاولى للبطولة، كما انشأت شركة طيران الخليج قبل 60 عاما كناقلة وطنية لدول مجلس التعاون قبل تأسيس المجلس، الى جانب العديد من المشاريع الاعلامية والصناعية والاقتصادية مثل «وكالة أنباء الخليج» و«شركة الخليج للبتروكيماويات» و«شركة الخليج لدرفلة الالمونيوم» و«المؤسسة العربية المصرفية» و«بنك البحرين والكويت» وغيرها من المؤسسات الاقتصادية والاستثمارية الخليجية التي احتضنتها البحرين وأسستها.

وأكد الساعاتي أن الشعب البحريني مؤمن بالوحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وانها مصير حتمي وهدف سام لأن ما يربط دول وشعوب المجلس من وشائج قربى وصلات يؤهلهم الى تحقيق وحدة فورية تزال فيها كافة العقبات والحواجز لتكون كيانا واحدا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بين دول المجلس.

وقال ان الدول المنفردة تواجه تحديات كبيرة في عالم اليوم، مشيرا الى أن التحديات الدولية والاقليمية المحيطة بدول مجلس التعاون كثيرة وهي تستهدف مقدرات الخليج الذي يوجد به اكثر من 60 بالمئة من إجمالي احتياطيات النفط في العالم، مؤكدا ان الوحدة الخليجية هي الرد العملي والخيار الاستراتيجي الملائم للدفاع عن دول وشعوب مجلس التعاون والحفاظ على ما تم تحقيقه من منجزات ومكتسبات خلال الـ 40 عاما الماضية.

وتابع قائلا «نحن كنواب بحرينيين نضع نصب اعيننا مسألة الوحدة الخليجية لدى اعداد كافة المشروعات والقوانين النيابية من خلال ادراج بند في مشاريع القوانين لمساواة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي بالمواطنين في البحرين في كافة المعاملات»، مشيرا في هذا الصدد الى أن التعديلات الدستورية التي أُقرت مؤخرا أتاحت لحاملي جنسيات دول مجلس التعاون الترشح للمجالس البلدية، وهذا دليل على أن مملكة البحرين سباقة دائما ولها الريادة في مساعي الوحدة والاندماج بين دول مجلس التعاون واتاحة الفرص للأشقاء بدول مجلس التعاون باعتبار البحرين وطنهم الآمن.

وأشار كذلك الى ان مجلس النواب أصدر قانونا يمنح المواطن الخليجي معاملة المواطن البحريني في المعاملات التجارية وفتح الشركات والحصول على التراخيص، كما أقر اعتماد البطاقة الشخصية لمواطني دول مجلس التعاون كبطاقة هوية محلية في البحرين، وهذا يدل على جدية البحرين ممثلة في مجلسها النيابي وعزم المملكة على المضي قدما بإجراءات جادة نحو اقرار «الاتحاد الخليجي».

من جهته، أكد النائب عبدالحكيم الشمري أهمية استضافة مملكة البحرين القمة الثالثة والثلاثين لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مؤكدا أن عقد القمة في البحرين يأتي في ظل تحديات كبيرة تواجه البحرين وكافة دول المجلس.

واضاف أن عقد القمة في مملكة البحرين «يأتي في وقت تحتاج المملكة فيه الى تآزر الاشقاء الخليجيين ومساعدة المملكة لتخطي التحديات التي اوجدتها بعض القوى الاقليمية والدولية لاستدراج البحرين الى مستنقع الاضطرابات الامنية والسياسية».

وأشار النائب الشمري الى أن مملكة البحرين «تمكنت من تجاوز الازمة المؤسفة التي مرت بها بفضل الله ثم بحكمة قيادتها ووقوف الاشقاء بدول مجلس التعاون الى جانبنا الى أن تمكننا من تجاوز هذه المرحلة بقوة أكبر، وهو ما يعد نموذجا ناجحا في التلاحم والتكاتف بين دول مجلس التعاون لعبور الازمات وتجاوزها، ويجب أن يكون دافعا نحو الوحدة الخليجية كونها تمثل مصلحة مشتركة لدول وشعوب المجلس وخيارا استراتيجيا هاما لحفظ الامن والاستقرار وتأمين مصالحها الحيوية».

واتفقت النائبة سوسن تقوي مع النائب الشمري في أهمية اقرار «الاتحاد الخليجي» خلال قمة البحرين، وذلك لمجابهة التحديات الخارجية في شؤون دول المجلس، مؤكدة أهمية التوحد والتكتل لمواجهة كافة الضغوط والتحديات حيث تعتبر دول مجلس التعاون وفي القلب منها مملكة البحرين دولاً مستهدفة من جهات اقليمية وخارجية لا تضمر الخير لشعوبنا ودولنا وتسعى الى زعزعة الامن والاستقرار واثارة الفرقة والفتن في المجتمعات الخليجية.

وقالت ان مجلس النواب بارك دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ال سعود للانتقال من مرحلة التعاون الى مرحلة الاتحاد للحفاظ على هوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحقيقا لمصالح دوله وشعوبه. وأكدت النائبة تقوي ان الاتحاد الخليجي بات ضروريا من كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والامنية والسياسية، معربة عن أملها ان تشهد قمة البحرين هذا التحول التاريخي في مسيرة مجلس التعاون بالانتقال الى الوحدة الخليجية المنشودة.

حمد أحمد العامر

العامر: القمة مرحلة مهمة للاتحاد الخليجي

أكد السفير حمد أحمد العامر وكيل وزارة الخارجية للشؤون الإقليمية ومجلس التعاون، أن استضافة البحرين لأعمال الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس يشكل مرحلة مهمة نحو تحقيق المواطنة الخليجية الكاملة للوصول إلى الاتحاد الخليجي المرتقب.

وأوضح العامر في تصريح لوكالة أنباء البحرين (بنا) على هامش ترأسه مساء أمس اجتماع لجنة الصياغة لوكلاء وزارات الخارجية بدول مجلس التعاون الخليجي: «نحن نتجه إلى اتحاد خليجي، وبالتالي يجب أن ننجز كل ما يتعلق بالقرارات المتعلقة بتوطيد العلاقات المشتركة للوصول إلى مواطنة خليجية كاملة. وبين العامر أن أبرز النقاط المطروحة على طاولة النقاش باجتماع لجنة الصياغة لوكلاء وزارات الخارجية الأمور السياسية المتعلقة بملفات إيران وسوريا والاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث إضافة إلى التطرق إلى الاتحاد الخليجي من ناحية تعزيز المواطنة الخليجية بكافة مجالاتها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

وأشار إلى أن ما يهم المواطن الخليجي هو تعزيز المواطنة الاقتصادية الخليجية عن طريق إزالة كافة العراقيل المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي والتنقل الحر على مستوى المواطنين والبضائع، لافتاً إلى أن أهم قرارات اجتماع لجنة الصياغة سترفع إلى وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي باجتماعهم اليوم تمهيداً لرفعها إلى أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في القمة الخليجية يومي 24 و25 ديسمبر الجاري.